



الفرق متقاعد فهد الأمير وفيلس المتلق وم.علي اليوحة وفاطمة الأمير خلال افتتاح المعرض

محافظ الجھراء دعا الأهالي لتزويد المعرض بالصور والوثائق معرض «الصور الدائم» يوثق معالم تاريخ الجهراء القديم لحفظ التراث الكويتي



جانب من معرض الصور الدائم في القصر الأحمر

المعارض وخاصة التراثية منها لدورها في إبراز الوجه الحضاري والتاريخي.

بدوره، أشاد مختار الواحة مشعل العيار بالمعرض واصفا إياه بالرشيق التاريخي الذي يوثق حقبة تاريخية من الزمن الجميل لرحلات الجهراء الذين أخذوا على عاتقهم بناء هذه المنطقة. ودعا العيار المسؤولين عن المعرض إلى ضرورة إبراز إسهامات العديد من رجالات الجهراء الذين ضحوا بالغالي والغليص من أجل الوصول بالجهراء إلى ما هي عليه الآن من تطور وعمران بعد أن كانت واحة جميلة، مثنياً على الجهود الجبارة التي يقوم بها محافظ الجهراء من تطوير وتجديد المحافظة ومتابعته الحثيئة لأحوال الأهالي.



مشعل العيار

مختلف المجالات في الماضي والحاضر.

وتابع: تأتي أهمية المعرض لتوثيق تاريخ الجهراء من خلال تلك الصور التي تسجل مرحلة مهمة من تاريخنا الوطني ويسهم هذا العمل الوطني في نقل الإرث التاريخي والتراث الوطني للكويت وحفظ معالم الهوية الوطنية وإطلاع المواطن على ما زخرت به الكويت من حراك تاريخي على مراحل مختلفة من الزمن ورصده للأجيال الناشئة، كما أنني على يقين بأن المعرض سيلاقي اهتماماً كبيراً من قبل المواطنين والضيوف وزائري المعرض، وأتطلع إلى أن يخصص موقع دائم بالقصر الأحمر لمعرض الصور حتى يكون رافداً تاريخياً لمقتنيات القصر ومادة تاريخية متواصلة، داعياً أهالي الجهراء لتزويد المعرض بالصور والوثائق التاريخية لتكون رافداً وإسهاماً نود من خلاله تاريخ كل أطراف المجتمع الجهراوي.

من جانبه، قال مشرف المعرض زيد السريبن: إن الهدف الذي نصبو إليه جميعاً هو خدمة أهنا في هذه المنطقة التاريخية والحفاظ على هوية تراثها وإرثها من خلال عمل جماعي وجد وبشكل احترافي والاستفادة من كل الخبرات عالية الجودة شكلاً وموضوعاً، مضافاً: لا يخفى على الجميع أهمية إقامة مثل هذه

فرج ناصر

افتتح محافظ الجهراء الفريق متقاعد فهد الأمير أمس معرض الصور الدائم لمحافظة الجهراء بالقصر الأحمر وذلك بحضور وكيل وزارة الإعلام فيصل المتلق والأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب م.علي اليوحة وعدد من قيادات الجهراء. وقال المحافظ في كلمة له على هامش الحفل: «أتحدث إليكم بين أسوار القصر الأحمر الشامخة شموخ الأوائل في هذه الأنشطة والبرامج التي تظهر أهمية الجهراء بأهلها وتاريخها والعمل بكل جدٍ لربها في نشاط وكل فكرة إيجابية تجعل من محافظة الجهراء غير ومن هذه الأفكار تنظم هذا المعرض الخاص وهو مشروع ثقافي يوثق بالصور والمعلومات أهم المراحل التاريخية لمدينة الجهراء وعملها القديمة ورموزها في

الخدمة، حيث تحتفظ هذه الفئة بأحقيتها بما هو مقرر لها لدى الجهات التي تعمل لديها أياً كان تاريخ إنتاج خدماتها، أما من يلتحق من تاريخ النشر فيكون معاملتها بحكام القانون ويستحق المكافأة المقررة به بتوافق شروطها، المؤمن عليهم العاملون في الجهات المشارة إليها في البند السابق الذين استحقوا مكافأة مالية عند انتهاء الخدمة قبل العمل بهذا القانون، لتحقق الغرض من القانون وهو صرف مكافأة مالية عند انتهاء الخدمة، المؤمن عليهم العاملون قبل سريان هذا القانون لدى المؤسسات العامة أو الشركات المملوكة لها في حال نقل فيما بينهم بعد عمل جديد، حيث تحتفظ هذه الفئة بحقوقها في المكافأة طبقاً للتشريعات والقوانين المقررة لها وأخيراً المؤمن عليهم العاملون لدى المؤسسات المدنية والعسكرية وكذلك العاملون لحسابهم الخاص الذين استحقوا المكافأة المنصوص عليها في هذا القانون بعد العمل به، لعدم جواز ازواجية الاستفادة من هذه المكافأة. من جهته، أشار مراقب إدارة المعاشات في المؤسسة العامة للتأمينات

الكويت مستهدفين أعلى فئات الصنف ويبلغ حجم الطلب على الطاقة سنويته القصوى. وأضاف أن مجمع الشققا سيحتاج طاقة كهربائية تكفي لنسبة 12 مليون برميل نغص مكافئ و 100,000 منزل وتوفر 5 ملايين برميل نغص مكافئ و 100,000 منزل وتوفر 5 ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً كما يوفر أكثر من 1200 فرصة عمل للشباب الكويتي خلال المرحلة الأولى فقط من فترة التشغيل. وفيما يتعلق بهذا العقد فقد صرح الجحرف بأن هذا الجزء من المشروع والخاصة بتقنية الطاقة الكهروضوئية سيؤمن للشبكة الكهربائية ما يقارب 20,000 ميغاواط/ ساعة سنوياً من الألواح الكهروضوئية بتكلفة إنتاج لا تزيد على 28 فلساً لكل كيلوواط ساعة على أن تبدأ المحطة بضع إنتاجها للشبكة الكهربائية بالنصف الأول من عام 2016.

كما أكد الجحرف أن كوادر معهد الكويت للأبحاث العلمية ومهندسي وزارة الكهرباء والماء يمتلكون اليوم خبرات متميزة ونادرة على مستوى المنطقة فيما يتعلق بدراسة وتقييم مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة المناسبة للعمل تحت الظروف المناخية الصحراوية الصعبة. وصرح كذلك بأنه سيعمل على توقيع عقد مشروع الشققا لطاقة الرياح خلال الأسابيع القليلة القادمة.

«الأبحاث» وقع أول عقود إنشاء المحطة مع شركة «تي أس كي» الإسبانية 5,5 ملايين دينار لتصميم وإنشاء وتشغيل محطة الشققا إنتاج الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية بسعة 10 ميغاواط

معهد الأبحاث في مجال تطوير تقنيات العمل لدى الوزارة في شتى النواحي التطبيقية لاسيما في مجال مصادر المياه والطاقة وتنمية الغروة المائية. بدوره، أكد المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء د.سالم الجحرف أن إنجاز المرحلة الأولى للمشروع سيكتمل بحلول العام 2017، إذ يعد هذا المشروع خطوة في مشوار الألف ميل، وستبعتها بإذن الله العديد من الخطوات لتأمين جزء من مصادر طاقة المستقبل للكويت، مبشراً بأن الكويت ستكون على موعد مع إنجازات أخرى في هذا الاتجاه بالقرب العاجل.

وأضاف الجحرف أن مبادرة الشققا استهدفت إنشاء مجمع متكامل لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام تقنيات مصادر الطاقة المتجددة، ويشتمل المجمع على مزيج من تقنيات الطاقة المتجددة، هي: 1100 ميغاواط لطاقة حرارة الشمس، و750 ميغاواط لطاقة ضوء الشمس، و150 ميغاواط لطاقة الرياح. وقد جرى تحديد هذا المزيج من التقنيات بعناية فائقة بعد دراسة خمسة مواقع متنافسة في الكويت مستهدفين أعلى فئات الصنف ويبلغ حجم الطلب على الطاقة سنويته القصوى. وأضاف أن مجمع الشققا سيحتاج طاقة كهربائية تكفي لنسبة 12 مليون برميل نغص مكافئ و 100,000 منزل وتوفر 5 ملايين برميل نغص مكافئ و 100,000 منزل وتوفر 5 ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً كما يوفر أكثر من 1200 فرصة عمل للشباب الكويتي خلال المرحلة الأولى فقط من فترة التشغيل.

وفيما يتعلق بهذا العقد فقد صرح الجحرف بأن هذا الجزء من المشروع والخاصة بتقنية الطاقة الكهروضوئية سيؤمن للشبكة الكهربائية ما يقارب 20,000 ميغاواط/ ساعة سنوياً من الألواح الكهروضوئية بتكلفة إنتاج لا تزيد على 28 فلساً لكل كيلوواط ساعة على أن تبدأ المحطة بضع إنتاجها للشبكة الكهربائية بالنصف الأول من عام 2016.

كما أكد الجحرف أن كوادر معهد الكويت للأبحاث العلمية ومهندسي وزارة الكهرباء والماء يمتلكون اليوم خبرات متميزة ونادرة على مستوى المنطقة فيما يتعلق بدراسة وتقييم مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة المناسبة للعمل تحت الظروف المناخية الصحراوية الصعبة. وصرح كذلك بأنه سيعمل على توقيع عقد مشروع الشققا لطاقة الرياح خلال الأسابيع القليلة القادمة.



د.ناجي المطيري يتبادل نسخة العقد مع ممثل الشركة الإسبانية بحضور م.أحمد الجسار والسفير الإسباني



م.أحمد الجسار متحدثاً عن مميزات المشروع

نقل وتوطين تقنيات الطاقات المتجددة في البلاد، موضحاً أن هذه الدراسات بينت مدى ملاءمة الظروف المناخية لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر طاقة متجددة ونوعية التقنيات المناسبة في الكويت. من جانبه، أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء م.أحمد الجسار أن هذا المشروع يعد أحد المشروعات التنموية الرائدة، لما سيكون له من دور كبير في مواجهة تحديات المستقبل وحفظ الموارد الطبيعية، نظراً لما تشهده الكويت من تزايد مستمر في الطلب على الطاقة وهو ما لا يمكن تلبيته دون وضع خطط وبرامج وطنية للتعامل المستقبلي مع الطاقة. وأوضح أن مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة وتبني التقنيات الموفرة للطاقة من أهم الوسائل في هذه المجال والتي ستسهم

في توفير 15٪ من حاجة الكويت للطاقة من مصادر متجددة في العام 2030. وشدد على أن هذا المشروع يعتبر نقطة الانطلاق الأولى على طريق تنفيذ مبادرة الشققا للطاقة المتجددة، آملاً أن تكون بداية موفقة ونواة لتحقيق كل الغايات والأهداف المرجوة في هذا المجال، تماشياً مع تطلعات صاحب السمو الأمير نحو توفير 15٪ من حاجة الكويت للطاقة من مصادر متجددة في العام 2030.

وشرح على أن وزارة الكهرباء والماء مستمرة في استعادها الكامل لتقديم الدعم الفني والتقني في سبيل إنجاز هذه المشروع ليكون واجهة مشرقة ودعامة أساسية لما يليه من مشروعات مستقبلية في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة. وأشار الجسار بدور

المطيري: العقد يشمل التصميم والتنفيذ والصيانة لمدة 6 سنوات

الجسار: المشروع سيكون له دور كبير في مواجهة تحديات المستقبل وحفظ الموارد الطبيعية

وأوضح أن مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة وتبني التقنيات الموفرة للطاقة من أهم الوسائل في هذه المجال والتي ستسهم

«الكهرباء» تعاملت باحترافية مع انقطاع التيار

على هامش اللقاء وحول الانقطاع الكهربائي الذي حصل أمس الأول أكد د.ناجي المطيري أنه وفق المعلومات الواردة إلى المعهد أن ما حصل من انقطاع للتيار كان خارجاً عن قدرة العاملين في الوزارة، وما يتلخ صدر أن تعاملهم مع مثل هذا الوضع الطارئ كان احترافياً، حيث تمت السيطرة على الوضع بفترة وجيزة جداً وبشكل آمن وعاد التيار إلى المناطق

المتضررة خلال أقل من 3 ساعات. ولفت إلى أن الوزارة استفادت من الربط الخليجي بشكل سلس جداً، حيث تمت إعادة التيار إلى بعض المناطق خلال 10 دقائق فقط، مشيراً إلى أن هذه الحادثة شكلت خبرة جيدة لحظة الطوارئ لدى الوزارة. وأعرب عن أمله في ألا تتكرر مثل هذه الحوادث مرة أخرى، مؤكداً قدرة الوزارة على التعامل مع الحوادث الطارئة بحرفية.

ووضع ان المشروع له آثار إيجابية عديدة تشمل تعزيز أمن الطاقة وتوفير الاستهلاك المحلي للوقود الأحفوري، فضلاً عن النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المدى البعيد، مشيراً إلى أن المشروع يستند إلى دراسات وأبحاث استراتيجية واقتصادية وفنية وبيئية تخص مشاريع

خلال ندوة نظمها معهد الكويت للدراسات القضائية حول القانون الخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لـ «التأمينات» و«المعاشات» و«تقاعد العسكريين» عند انتهاء الاشتراك الوزان: قانون التأمينات 110 لسنة 2014 يحقق العدالة والمساواة

الأساسي بالحد المذكور، مبيناً أن العمل بالقانون أوقف أي التزام على أصحاب الأعمال في جميع القطاعات المدنية والعسكرية بصرف مكافأة نهاية خدمة تجاه من يلتحق بالعمل لديهم بعد 2015/1/1 ويقتصر دورهم على توريد الاشتراكات المستحقة على العاملين لديهم خلال المواعيد المحددة وإخطار المؤسسة العامة للتأمينات بكل مرة يتم صرف مكافأة نهاية خدمة للمؤمن عليهم من العاملين مع إرفاق المستندات الدالة. وأوضح العازمي أن المرتب الذي سوف يتم احتساب الحقوق على أساسه بداية من تاريخ 1 يناير 2015 بالنسبة للضاميين (بالنسبة للقطاع الحكومي) متمثلاً في الراتب الأساسي بالإضافة إلى العلاوة الاجتماعية وبحد أقصى 1500 دينار، أما بالنسبة للقطاع الأهلي والنظفي فسوف يكون الراتب عبارة عن الأجر مضافاً إليه دعم المعاملة الدرسي بالإضافة إلى المؤهل الدراسي بما يتجاوز 1500، وبالنسبة للعاملين على حسابهم الخاص (الرخص التجارية) فسوف يخصم منهم ما يعادل 2,5٪ من شريحة الدخل.

الاجتماعية فهد العازمي إلى تاريخين مهمين في هذا القانون الأول هو تاريخ 10 أغسطس 2014 والذي يمثل تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية وهو الذي حدد الفئات الخاضعة له، أما التاريخ الثاني فهو تاريخ 1 يناير 2015 وهو يمثل تاريخ سريان العمل بالقانون، إلى أثر تطبيق القانون على العاملين بالقطاعات الأهلي والنظفي في غير الشركات المملوكة للدولة بالكامل قبل سريان أحكام القانون حيث سيكون من حقهم العمل بين ما قد يكون مقرر لهم من مكافأة نهاية خدمة لدى صاحب العمل وبين المكافأة المقررة في هذا القانون، أما من التحق بالعمل بعد سريان أحكام القانون فيستحق المكافأة المقررة في القانون دون سواها.

وحدد العازمي التزامات المؤمن عليهم حسب القانون حيث يتوجب عليهم تسديد اشتراك بنسبة 2,5٪ من المرتب الذي يخضع للتأمين الأساسي وبحد أقصى 1500 دينار وبالنسبة للضاميين للقطاع الأهلي والنظفي الخاص من الخصاص من القانون فيلتزمون بأداء 2,5٪ من قيمة شريحة الدخل الشهري في التأمينات

ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك لم يأت تعديلاً على قانون التأمينات ولكن جاء كمبزة إضافية له ولتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين وتوفير الحياة الكريمة للمتقاعد، موضحاً أن القانون يسعى لإيجاد صيغة موحدة لمكافآت نهاية الخدمة تقلل من الفوارق القائمة بين القطاعات والوظائف المختلفة في الدولة. وأشار الوزان إلى أن القانون سيطر ثلاث فئات من المواطنين وهم العاملون في وظائف حكومية او في القطاع الأهلي والخاص الخاضعون لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات إضافة إلى فئة العسكريين الكويتيين وكذلك العاملون لحسابهم الخاص الخاضعون لأحكام الباب الخامس من التأمينات الاجتماعية، لافتة إلى وجود عدد من الفئات المستثناة من تطبيق القانون، وهم: المؤمن عليهم في القطاع الحكومي (المدني والعسكري) والشركات المملوكة للدولة بالكامل والذين التحقوا بالعمل قبل نشر القانون في 8-10-2014 لدى جهات تقرر للعاملين لديها مكافأة مالية عند انتهاء



المستشار دنوف بولصيب متوسلاً فاطمة الوزان وفهد العازمي خلال الندوة (أنتور الكندري)

مرتب التأمين الأساسي دون التكميلي بما لا يجاوز (1500 د.ك) وعن مدة لا تزيد على (18) سنة، بحيث يكون الحد الأقصى للمكافأة هو (27 ألف دينار). في البداية أكدت كبيرة الباحثين القانونيين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فاطمة الوزان أن القانون 110 لسنة 2014 والخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون المعاشات

للعاملين بها مكافأة نهاية خدمة وأن مكافأة نهاية الخدمة المقررة بالقانون تشمل المزاويل لأنشطة لحسابهم الخاص، موضحين أن العمل بالقانون أوقف أي التزام على أصحاب الأعمال في جميع القطاعات المدنية والعسكرية بصرف مكافأة نهاية خدمة تجاه من يلتحق بالعمل لديهم بعد 2015/1/1 مشددين على أن الاشتراكات والمكافأة تحسبان على أساس

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية ندوة حول القانون 110 لسنة 2014 والخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك بمشاركة كبيرة الباحثين القانونيين فاطمة الوزان ومراقب إدارة المعاشات فهد العازمي بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك مساء أمس الأول في مقر المعهد وبحضور عدد من ممثلي المؤسسات المعنية وحشد من المهتمين بالقانون. وخلال الندوة أجمع المشاركون على أن القانون 110 لسنة 2014 والخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون المعاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك لم يأت تعديلاً على قانون التأمينات ولكن جاء كمبزة إضافية له ولتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين وتوفير الحياة الكريمة للمتقاعد، لافتين إلى القانون لن يمس بحقوق الفئات التي التحقت بالعمل قبل 2014/8/10 لدى أي جهة مقرر

أسامة دياب

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية ندوة حول القانون 110 لسنة 2014 والخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك بمشاركة كبيرة الباحثين القانونيين فاطمة الوزان ومراقب إدارة المعاشات فهد العازمي بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك مساء أمس الأول في مقر المعهد وبحضور عدد من ممثلي المؤسسات المعنية وحشد من المهتمين بالقانون. وخلال الندوة أجمع المشاركون على أن القانون 110 لسنة 2014 والخاص بتقرير مكافأة مالية للضاميين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون المعاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك لم يأت تعديلاً على قانون التأمينات ولكن جاء كمبزة إضافية له ولتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين وتوفير الحياة الكريمة للمتقاعد، لافتين إلى القانون لن يمس بحقوق الفئات التي التحقت بالعمل قبل 2014/8/10 لدى أي جهة مقرر